



الاتجاه صوب تعزيز قناعات السكان

حسن العزي

■.. أصبح لدى السكان في الريف أو الحضر معرفة بعوامل تعزيز قناعات السكان تجاه الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، هذه العوامل وفي مقدمتها التعليم، ومكونات حياة السكان من حيث تأمين المعيشة عن طريق الانشغال بالعمل، ومن ثم جوانب تخص الخدمات الأخرى وأهمها الجوانب الصحية.

هم السكان يدركون ترابط مجمل القضايا المتصلة بالسكان الودية الى تحسين معيشتهم، وهم يعرفون أن هذا الأمر يؤدي الى تثبيت قناعات السكان تجاه التعامل مع متطلبات الحفاظ على صحة الأم والطفل، ولأن كل العوامل لها تأثير وانعكاس على تخفيض الخصوبة، فإن السكان أينما كانوا في الحضر والريف بحاجة الى تثبيت قناعات تؤدي الى سلوك وممارسة يدركونها من خلال مؤشرات توضح تقدم الأسرة في تخفيض نسبة الخصوبة.

والوصول الى هذا الهدف يرى السكان ضرورة الالتفات من طرق الجهات المعنية بقضاياهم الى الطريقة التي قد تكون ناجحة يمكن تحديدها بالتوعية المباشرة عبر منافذ عدة منها المدارس في المراحل الأساسية والمراحل الثانوية، والمعاهد العلمية والمهنية والفنية والجامعات، ومراكز محو الأمية، ومقرات الكوادر الصحية عند معاينة المستفيدين القادمين الى العيادات الطبية ومنافذ أخرى في الجمعيات والنوادي والاتحادات وفي أوساط النسوة عبر الزيارات المنزلية التي يفترض أن تقوم بها الكوادر الصحية من القابلات وقابلات المجتمع والصحيات المتواجדות في الوحدات الصحية ووحدات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وإشاعة الوعي السكاني، كذلك في أوساط العمال والزراع عبر الإدارات المختصة بالتوعية والتثقيف والإرشاد، ولأن الاتجاه صوب تعزيز قناعات السكان عبر هذه القنوات ستفرز نتائج إيجابية يمكن الاعتماد عليها كوسيلة لتخفيض الخصوبة في الأوساط السكانية فإن غالبية السكان يرون أن الوصول الى نتائج متميزة يتطلب في المقام الأول اتفاق كافة الجهات المعنية على برامج محددة يتم تحديثها بين حين وآخر تحمل مضامين سكانية ومستجدات تهدف الى رفع درجة الوعي بين التجمعات السكانية التي يتم استهدافها، ويتطلب من الجهات المعنية الاستجابة لطلبات الكوادر من حيث تأمين الدورات التاهيلية والتجهيزات الفنية واعتماد برامج معينة هدفها النزول الميداني بغرض التوعية المباشرة بين صفوف السكان في الحضر أو الريف.

صحيح قد تكلف مبالغ مالية عالية، لكن جدوى النزول الميداني والخطاب المباشر من شأنه أن يغير اتجاهات السكان ويعزز قناعاتهم صوب الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وصحيح لم تكن وحدنا من اتجه نحو التوعية المباشرة للسكان، ولذلك فإن هذا الاتجاه خيار مضمون النجاح باعتبار أغلب البلدان اتجهت هذا الاتجاه وأحرزت النجاح.

تتعرف السياسة السكانية بأنها مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الاتجاهات السكانية من حيث الكم والكيف، وهناك تعريف آخر للسياسة السكانية يقول إنها ترمز الى جملة التصورات والمواقف المبدئية والفكرية تجاه المشكلات السكانية ذات المردودات المحورية، ويقصد بها أيضاً ابتداء سياسات وبرامج سكانية تستهدف إيجاد الحلول للمشكلة السكانية أو الحد من تبعات مؤثراتها أو استنباط الوسائل لمنع حدوثها في بادئ الأمر، كما تمثل السياسة السكانية جملة من التدابير والبرامج المباشرة وغير المباشرة بقصد التأثير على السلوك الديموغرافي وفي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وإيجاد التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة وذلك من أجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

أمين عبدالله

السياسة السكانية.. تعريفها.. عناصرها - محتواها

القوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية الهادفة إلى تحقيق التغيير المرغوب في المجال السكاني فإن التشريعات والقوانين ومجالات الأولويات في التعليم والصحة والإسكان وتوفير الخدمات الأساسية للسكان والمتمثلة في المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي والتوزيع الأمثل للمخصصات والموارد المالية وغير ذلك من المجالات الحيوية تمثل جميعها محتوى السياسة السكانية، ويتأثر اختيار محتوى السياسة السكانية بالعديد من الاعتبارات المتعلقة بجدوى وإمكانية تحقيق الأهداف المرسومة، كما يتأثر محتواها بالمعوقات والضوابط المتصلة بالعمل السكاني والموارد المتوفرة والقيم السائدة في المجتمع، ويشمل المحتوى للسياسة السكانية العديد من المجالات تتمثل بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والإعلام والتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وجمع البيانات التفصيلية عن الجوانب الديموغرافية للسكان والتدريب وغير ذلك من الجوانب الحيوية ذات الصلة بالوضع السكاني.

الأهداف الديموغرافية وتوعية السكان وخصائصهم وكذلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والخدمات الأساسية للسكان. وتعد أدوات التغيير للأنماط السكانية من أهم العناصر الأساسية التي يجب أن تشملها السياسة السكانية لأنها بمثابة الآليات التي تسعى إلى تخفيض معدل النمو السكاني عن مستواه الحالي وتحديد المتغيرات الديموغرافية، وضرورة تحليل كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بتحقيق النمو السكاني المستهدف، ومن دون شك أن الخصوبة البشرية والوفيات والهجرة وما يرتبط بها من متغيرات وكذلك الإجراءات التي تتخذها الدولة على صعيد المواقف والقيم والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية وعناصر التفاعل من أجل تحقيق النمو السكاني المرغوب بأقل ما يمكن من السلبيات وأكبر قدر من الإيجابيات، تعد من العناصر الهامة لأي سياسة سكانية.

أما المحتوى الذي يجب أن تكون عليه السياسة السكانية (يقصد بذلك

وفي ضوء ما تقدم، يمكن النظر إلى السياسات السكانية على أنها نظام فرعي ضمن السياسات الأكثر شمولاً، والمعبرة عن الشخصية المتميزة للدولة التي تتعلق بعملية التأثير في الأنماط السكانية وتوجيهها في الاتجاه السليم، وهناك العديد من العناصر الأساسية التي يجب أن تحتويها أي سياسة سكانية معلنة تتبناها الدولة، وتعتبر الأهداف التي يتم تحديدها من محتوى السياسة العامة للدولة واستناداً إلى المبررات والأسباب الكامنة وراء إعلان السياسة السكانية من أهم عناصر السياسة السكانية المعلنة، حيث لا بد من تحديد الأهداف لمحتوى السياسة السكانية ولا بد أن تكون المبررات قوية وتتخذ الدولة قرارها وتعلن سياستها السكانية، وتعمل على استنتاج المبررات من خلال تحليل واقع الحال للسكان في البلد وما يحتويه هذا الواقع من مشكلات وقضايا سكانية تواجه المجتمع وتحد من تقدمه وتطوره نحو المستقبل المنشود، ولا بد أيضاً من التمييز الدقيق والواضح بين الأهداف طويلة وقصيرة المدى، وكذا التحديد بدقة



أهمية التركيب النوعي والعمرى للسكان

أمين عبدالله ابراهيم

٥٠٪، أما المجتمعات التي يكون فيها نسبة الأطفال منخفضة فنجد أن نسبة البالغين والمسنين في المجتمع مرتفعة، وهذا يظهر في المجتمعات المتطورة. أما ما يخص التوزيع النوعي والعمرى للسكان في صورته العددية أو النسبية فإنه يعد من أهم بيانات التعداد باعتباره يفي بعدة أغراض في مجال التحليل الديموغرافي، حيث أن دراسة هذا التوزيع يساعد على الكشف عن دقة تسجيل بيانات المواليد والوفيات مثلاً، كما أنها تكشف أيضاً عن بعض الاختلالات في توزيع السكان حسب العمر، ويستخدم توزيع السكان في فئات الأعمار المختلفة للاستدلال منه على مدى قوة الدولة من حيث القوى البشرية المتاحة، وله كذلك أهميته في رسم السياسات والخطط الاجتماعية كمشروع التأمين الاجتماعي مثلاً والتأمين ضد الشيخوخة.

ومن الملاحظ أن ارتفاع نسبة النوع ارتفاعاً شامداً في مجتمع من المجتمعات يمكن أن يترتب عليه انخفاض في الخصوبة، ومن ثم انخفاض في معدل نمو السكان، لذلك فإن مثل هذا الاختلال في التوازن يؤثر أيضاً في التركيب الاجتماعي والعائلي والاقتصادي للسكان.

فمعدلات المواليد العالية تؤدي الى ارتفاع نسبة الأطفال كما هو الحال في اليمن، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التركيب النوعي والعمرى للسكان والممثل بالهرم السكاني الذي يتميز باتساع قاعدته الممتدة لصفار السن وخاصة في الفئات العمرية الثلاث الأولى سواء للذكور أو للإناث وهذه الفئات تمثل الأعمار من ٠ - ١٤ سنة التي وصلت في تعداد ١٩٩٤م الى ٥٢,٣٪، وهي في كل التعدادات السابقة كانت أكبر من

نموهم وانتقالهم، ومن الواضح بأن هناك علاقة واضحة بين الخصائص العمرية للسكان ومعدل الزيادة الطبيعية، فالجموع الذي ترتفع فيه نسبة صفار السن من الأطفال يتميز بمعدل أعلى للمواليد ومعدل أقل للوفيات بالمقارنة بمجتمع يحتفظ بأعداد أكبر من البالغين والشيوخ، ومن الناحية الأخرى فإن التركيب العمرى نفسه ما هو إلا أحد نتائج المستويات السابقة للمواليد والوفيات وحركة الهجرة.



تعد دراسة التركيب النوعي والعمرى على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان، وذلك لأنه توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً، وتحدد الفئات المنتجة فيه والتي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفرادها، كذلك فإن التركيب النوعي والعمرى نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة التي لا يمكن اعتبار أحدها مستقلاً كلياً عن الآخر، بل قد يؤدي التغيير في أحد هذه العوامل الى التأثير في العاملين الآخرين.

ويشير مصطلح التركيب الى توزيع الخصائص والسمات التي يحملها أفراد أية جماعة سكانية، ويوجه الاهتمام في الوقت نفسه الى الاختلافات العديدة التي تميز الجماعات السكانية، وتتضمن الخصائص الفردية التي يشير إليها تركيب السكان عادة، النوع، والعمر، والحالة الزوجية، ومحل الميلاد، والحالة التعليمية وغيرها، ويتم الحصول على المعلومات المتعلقة بتركيب السكان بالدرجة الأولى من التعدادات السكانية.

وتكتسب دراسة خصائص السكان أهمية كبيرة لأنها إحدى وسائل تمييز الجماعات السكانية عن بعضها في أجزاء العالم المختلفة، كما أن التركيب السكاني عامل هام يؤثر في نمط وتوزيع السكان ومسارات

مفاهيم سكانية

تحقق في فرنسا منذ فترة، إلا أنه لا يزال هناك ما يقرب من ربع مليون من المواليد يزيدون على عدد الوفيات كل عام.

ويعرف اتجاه السكان نحو الاستمرار في النمو - حتى بعد أن تصل الخصوبة الى مستوى الاحلال - بالقوة الدافعة للسكان، كما يمكن أيضاً استخدام معدل الخصوبة الكلية لبيان مستوى الاحلال للخصوبة، وذلك ببيان متوسط عدد الأطفال الذي يكفي ليحل بالضبط محل الوالدين بين السكان، ويعد معدل الخصوبة الكلية في الدول المتقدمة ٢,١ كافيًا لتحقيق مستوى الاحلال.

الهجرة الخارجية

الهجرة الخارجية هي حركة السكان عبر الحدود الدولية بأشكال مختلفة فردية أو جماعية بحثاً عن الاستقرار، وهكذا تتمثل الهجرة الخارجية بتغيير محل الميلاد ومكان الإقامة المعتادة بمكان آخر في دولة أخرى. وتصنف أنواع الهجرة الخارجية حسب مدة الإقامة الى ما يلي:

أ - الهجرة الدائمة: وهي انتقال المهاجرين من موطنهم الأصلي ومكان إقامتهم المعتادة الى موطناً آخر للاستقرار، وما يصاحب هذا الانتقال من تغيير كامل لكل

خصوبة مستوى الاحلال

هو مستوى الخصوبة الذي عنده ينجب فوج من النساء في المتوسط عدداً من البنات يكفي ليحل محلهن فقط ويتساوى معدل التوالد الصافي الذي يبلغ واحداً صحيحاً مع مستوى الاحلال، وعندما تحقق الخصوبة مستوى الاحلال، وتولد تدرجياً مع عدد الوفيات، وفي حالة انعدام الهجرة من البلاد واليها يتوقف نمو السكان في نهاية الأمر، ويصبح المجتمع مجتمعاً متوقفاً.

وهناك في الوقت الحاضر حوالي ٤٢ دولة متقدمة قد بلغت مستوى خصوبة الاحلال أو أقل، ففي الآونة الأخيرة وصل معدل التوالد الصافي في فرنسا الى ٠,٨٥ في عام ١٩٩١م أي ما يقل عن مستوى الاحلال، ومع ذلك فلا يزال عدد سكان فرنسا مستمراً في النمو، والواقع أن السكان الذين وصلوا الى مستوى الاحلال أو أقل بالنسبة للخصوبة قد يستمر في النمو ليضعه عقود من الزمن، حيث أن الخصوبة المرتفعة في الماضي قد تكون سبباً في ارتفاع نسبة النساء في سن الانجاب، ومن ثم تستمر زيادة إجمالي المواليد على إجمالي الوفيات وهكذا، فقد يمضي جيلان أو ثلاثة (من ٥٠ الى ٧٠ سنة) قبل أن يتعادل كل مولود مع حالة وفاة بين السكان، وعلى الرغم من أن المستوى الاحلالي للخصوبة قد



ظروف حياة الأفراد المهاجرين والمقيمين. ب - الهجرة المؤقتة: وتتضمن في انتقال الأفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي ومكان إقامتهم المعتادة الى موطن آخر انتقالاً مؤقتاً ومن أمثلتها الهجرة للعمل أو للدراسة لفترة مؤقتة، ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين المؤقتين الذين يتربدون بين حين وآخر على موطنهم الأصلي.

وكذلك يمكن تصنيف الهجرة الخارجية حسب طبيعة القرار المتخذ للهجرة كالتالي:

الهجرة الجمالية: وهي مجموع الهجرة الوافدة الى الوحدة الادارية والهجرة المغادرة منها.

الهجرة الحياتية: وهي انتقال المهاجر من الوحدة الادارية التي ولد بها (أي محل ميلاده) الى وحدة ادارية أخرى، أي أن محل إقامته الحالية تختلف عن محل ميلاده.

تيار الهجرة: وهي مجموع المهاجرين الذين يغادرون وحدة ادارية معينة وينتقلون جميعاً الى وحدة ادارية أخرى خلال فترة زمنية محددة، وكذا (تيار الهجرة المعاكسة) هي مجموع المهاجرين الذين يسيرون في الاتجاه المعاكس.

الهجرة العائدية: إن المهاجر العائد هو الشخص الذي يعود ثانية الى المنطقة التي كان يقيم بها قبل هجرته.